

No. 37816

**Spain
and
Morocco**

Agreement on cinematographic co-production and exchange between the Kingdom of Spain and the Kingdom of Morocco (with annex). Rabat, 27 April 1998

Entry into force: 2 October 2001 by notification, in accordance with article XX

Authentic texts: Arabic and Spanish

Registration with the Secretariat of the United Nations: Spain, 21 November 2001

**Espagne
et
Maroc**

Accord relatif à la coproduction et aux relations cinématographiques entre le Royaume d'Espagne et le Royaume du Maroc (avec annexe). Rabat, 27 avril 1998

Entrée en vigueur : 2 octobre 2001 par notification, conformément à l'article XX

Textes authentiques : arabe et espagnol

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Espagne, 21 novembre 2001

المتجین المشترکین علی أن یرم عرض هذه التعديلات علی أنظار السلطات المختصة لكلا البلدين قصد الموافقة وذلك قبل إنجاز الشريط. ولا يتم هذا الإستبدال إلا في حالات استثنائية وبعد موافقة السلطات المختصة في كلا البلدين .

وتتمهد كل سلطة مختصة بإبلاغ نظيرتها بجميع القرارات التي تتخذها.

- 7 - بند يحدد توزيع المداخل و الأسواق أو تركيبة الإئتين معا،
- 8 - بند يفصل مساهمات المنتجين المشتركين فيما يخص المصاريف سواء كانت باهضة أو أقل قيمة . وهذه المساهمات يجب مبدئيا أن تكون متناسبة مع حصة كل طرف،
- 9 - بند يشرح التدابير التي يجب اتخاذها في الحالات التالية :
- أ) رفض إحدى السلطات المختصة تقديم الإمتيازات المطلوبة للطرف الآخر وذلك بعد دراسة شاملة للحالة .
- ب) عدم احترام أحد الطرفين لالتزاماته .
- 10 - تاريخ بدء التصوير ،
- 11 - بند يحدد تقسيم ملكية حقوق التأليف بحيث يكون هذا التقسيم متناسبا مع حصة كل من المنتجين المشتركين.
- IV - عقد التوزيع بعد التوقيع عليه ،
- V - لائحة المبدعين والتقنيين تبين جنسياتهم ورتبهم المهنية، وفيما يتعلق بالفنيين جنسياتهم والأدوار التي يؤديونها مع توضيح نوعها ومدتها،
- VI - برنامج الإنتاج يوضح المدة التقريبية للتصوير وأماكنه وكذا خطة العمل ،
- VII - ميزانية مفصلة تبرز مصاريف كل بلد ،
- VIII - ملخص السيناريو .
- يمكن للسلطات المختصة لكلا البلدين أن تطلب وثائق أو معلومات إضافية عند الإقتضاء .
- ومن حيث المبدأ ، يجب عرض السيناريو في صيغته النهائية (بما في ذلك الحوار) على أنظار السلطات المختصة وذلك قبل الشروع في تصوير الشريط.
- يمكن إضافة تعديلات على العقد الأصلي، عند الضرورة، بما في ذلك استبدال أحد

ملحق

قواعد مسطرية

يجب أن يعرض مشروع الإنتاج المشترك ولذا الإتفاق على الجانبين في آن واحد متون يوما على الأقل قبل بدء التصوير. ويجب على البلد الذي ينتمي إليه المنتج المشترك صاحب الأغلبية، أن يبلغ القراحه إلى البلد الآخر، في أجل أقصاه 20 يوما ابتداء من تاريخ توصله بهذا المشروع.

كما يجب أن ترفق طلبات الإستفادة من مقتضيات هذا الإتفاق بالوثائق التالية :

- I - السيناريو في صيغته النهائية ،
- II - وثيقة تثبت الحصول بصفة قانونية على حقوق التأليف المتعلقة بمشروع الإنتاج المشترك المزمع إنجازها،
- III - نسخة من عقد الإنتاج المشترك تتضمن ما يلي :

- 1 - عنوان الإنتاج المشترك ،
- 2 - تعريف المنتجين المتعاقدين ،
- 3 - الإسم الشخصي والعائلي لكاتب السيناريو أو المقتبس في حالة اقتباس السيناريو من عمل أدبي ،
- 4 - الإسم الشخصي والعائلي للمخرج (ويمكن إضافة بند يتم بموجبه تعيين نائب للمخرج عند الإقتضاء)،
- 5 - الميزانية التي يجب أن تعكس، بالضرورة، النسبة المئوية لحصة كل منتج، وأن تتطابق مع القيمة المالية لمساهمته التقنية والفنية ،
- 6 - مخطط التمويل ،

باستكمال الإجراءات الداخلية المتعلقة بإبرام المعاهدات الدولية .

وتستمر صلاحية هذا الإتفاق لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ضمنيا لسدد مماثلة ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر، عبر الطرق الدبلوماسية، عن نيته في إلغاء هذا الإتفاق وذلك ثلاثة أشهر على الأقل قبل تاريخ تمديده .

ويمكن لأي من الطرفين إلغاء هذا الإتفاق بعد تبليغ نيته بذلك للطرف الآخر كتابة وبالطرق الدبلوماسية، ويدخل هذا الإلغاء حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ التبليغ . ويجب أن لا يؤثر هذا الإلغاء السابق لأوانه على الإنتاج المشترك الذي تمت الموافقة عليه خلال سريان هذا الإتفاق .

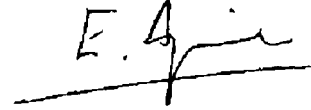
وإثباتا لذلك، قام الموقعان المرخص لهما قانونا من طرف حكومتهما بتوقيع هذا الإتفاق بالرباط بتاريخ 27 أبريل 1998، في نظيرين أصليين باللغتين العربية والإسبانية، وللنصين معا نفس الحجية.

عن المملكة المغربية



محمد العربي المساري
وزير الإتصال

عن المملكة الإسبانية



إسبرنسا أكيري خيل دي بيدما
وزيرة التربية والثقافة

المادة السابعة عشرة :

لا يخضع استيراد وتوزيع وعرض الأفلام المغربية بإسبانيا والأفلام الإسبانية بالمغرب لأي قيد مع مراعاة التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل في كل من البلدين .

كما يؤكد الطرفان المتعاقدان، وبكل الوسائل، عزمهما على تشجيع وتنبية توزيع الأفلام الوافدة من الطرف الآخر

المادة الثامنة عشرة :

تدرس السلطات المختصة بالبلدين ، عند الضرورة، شروط تطبيق هذا الإتفاق بهدف تسوية الصعوبات التي يمكن أن تنجم عن تطبيق مقتضياته. كما تدرس التعديلات اللازمة بهدف تنمية التعاون السينمائي لما فيه المصلحة المشتركة للبلدين .

ويجتمع الطرفان في إطار لجنة مشتركة يتم انعقادها، مبدئياً، مرة كل سنتين وبالتناوب في كلا البلدين . غير أنه يمكن للجنة أن تجتمع في دورة استثنائية بطلب من إحدى السلطات المختصة خاصة في حالة حدوث تعديلات قانونية أو تنظيمية مهمة مطبقة على الصناعة السينمائية أو في حالة ظهور صعوبات خطيرة تعيق تطبيق هذا الإتفاق .

وإجمالاً، يقوم الطرفان بدراسة مدى احترام التوازن في الأعداد والنسب المتعلقة بالإنتاج المشترك.

المادة التاسعة عشرة :

يجب أن لا تتنافى الإلتزامات التي قبلتها المملكة الإسبانية بموجب هذا الإتفاق مع اختصاصات الإتحاد الأوروبي والمقتضيات الصادرة عن مؤسساته .

المادة العشرون :

يدخل هذا الإتفاق حيز التنفيذ بعد إشعار الطرفين المتعاقدتين بعضهما البعض

2) أن تساوي تكلفة الفيلم أو تفوق 100.000.000 بسيطة (مائة مليون بسيطة) أو ما يعادلها بالدرهم .

3) أن تقبل مساهمة أقلية ، يمكن تعديلها في الإطار المالي ، طبقا لعقد الإنتاج المشترك شريطة ألا تقل هذه المساهمة عن نسبة عشرة في المائة (10 %) ، وألا تتعدى نسبة خمسة وعشرين في المائة (25 %) ، ويمكن للسلطات المختصة الموافقة استثنائيا على نسب تفوق النسب المشار إليها أعلاه .

4) أن تتوفر على الشروط للحصول على الجنسية طبقا للقوانين الجاري بها العمل في البلد المساهم بحصة الأغلبية .

5) أن تدرج ضمن عقد الإنتاج المشترك مقتضيات تتعلق بتوزيع المداخيل .

وتستفيد هذه الأعمال السينمائية من الإنتاج المشترك الثنائي بعد حصولها ، كل على حدة ، على ترخيص السلطات المغربية والإسبانية المختصة .

وفي هذه الحالات ، فإن الاستفادة من الإنتاج المشترك الثنائي لن تمنح فعليا إلى البلد الذي ينتمي إليه المنتج المشترك بحصة الأقلية إلا بعد تقديم فيلم جديد تكون مساهمة هذا البلد فيه بحصة الأغلبية وحصوله على موافقة السلطات المختصة المغربية والإسبانية للاستفادة من امتيازات الإنتاج المشترك طبقا لتبوء هذا الإتفاق .

ويجب أن تكون الأفلام المستفيدة من مقتضيات هذا البند ذات أغلبية مغربية أو إسبانية وذلك بالتناوب .

كما ينبغي أن تكون الحصص المالية لهذا الطرف أو ذاك ، والتي ساهم بها في مجموع هذه الأفلام، إجماليا متوازنة .

هذا ، وفي حالة ما إذا تحقق خلال سنتين معينتين العدد المقرر للأفلام المتوفرة فيها الشروط المذكورة أعلاه ، فإن لجنة مشتركة تعقد اجتماعا قصد دراسة مدى تحقيق التوازن المالي وكذا إمكانية استفادة أعمال سينمائية أخرى من امتيازات الإنتاج المشترك .

د - في حالة تمتع أحد البلدين المشتركين في الإنتاج بحرية دخول أعلامه إلى البلد المستورد ، فإن الأفلام المنجزة على شكل إنتاج مشترك تستفيد ، بقوة القانون، من هذه الإمكانية وذلك على غرار الأفلام الوطنية .

المادة الرابعة عشرة :

يجب أن تحمل الأفلام المنجزة في إطار الإنتاج المشترك علامة (إنتاج مشترك مغربي - إسباني) أو (إنتاج مشترك إسباني -مغربي) .

كما يجب أن يشار أيضا إلى هذه العلامة في الإعتمادات المخصصة للإنتاج المشترك للأفلام والوصلات والإشهار وكل أنواع الدعاية التجارية وعلى آليات ومعدات الإنتاج وكذا في جميع الأماكن التي تعرض فيها هذه الأفلام.

المادة الخامسة عشرة :

تعرض الأعمال السينمائية المنجزة في إطار الإنتاج المشترك خلال المهرجانات الدولية من طرف البلد المشترك صاحب حصة الأغلبية، وعند تساوي مساهمات البلدين تعرض الأفلام من لدن البلد المشترك الذي ينتمي إليه مخرج الفيلم . وهذه المقتضيات تطبق في حالة ما لم يقرر الطرفان خلاف ذلك .

المادة السادسة عشرة :

خلافًا للمقتضيات المنصوص عليها في هذا الإتفاق يمكن لسعة أفلام منجزة من طرف كل بلد من البلدين المشتركين الاستفادة سنويا من هذا الإتفاق إذا توفرت فيها الشروط التالية :

1) أن يتوفر الفيلم على جودة تقنية وقيمة فنية معترف بهما ، ويجب إثبات هذه السمات من طرف السلطات المختصة .

- يتم مبدئياً تخميص الشريط السالب الأصلي باستوديوهات ومختبرات البلد المساهم بحصة الأغلبية وكذا طبع النسخ المعدة للعرض بهذا البلد. أما النسخ المعدة للعرض في البلد المساهم بحصة الأقلية فإن طبعها يتم إنجازها بأحد مختبرات هذا الأخير.

المادة الحادية عشرة :

يتعين على كل طرف متعاقد تسهيل إجراءات الدخول والإقامة ببلده لتقني وفناني الطرف الآخر وذلك طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

كما يجب على الطرفين المتعاقدين السماح بالاستيراد المؤقت وإعادة التصدير للجهيزات الضرورية لإنتاج الألام التي سيتم إنجازها بموجب هذا الإتفاق .

المادة الثانية عشرة :

تعرض على موافقة السلطات المختصة في البلدين البنود التعاقدية التي تنص على توزيع المداخل أو الأسواق بين المنتجين المشتركين . ويجب مبدئياً أن يتم هذا التوزيع بشكل يناسب حصة كل من المنتجين المشتركين.

المادة الثالثة عشرة :

في حالة ما إذا تم تصدير فيلم منجز في إطار الإنتاج المشترك إلى بلد يقيد فيه استيراد الأعمال السينمائية :

- أ - أن يدرج الفيلم مبدئياً مع حصة البلد الذي تشكل مساهمته الأغلبية .
- ب - أن يدرج العمل السينمائي مع حصة البلد الذي يتوفر على أكبر إمكانيات التصدير في حالة الفيلم الذي تتساوى فيه مساهمة البلدين .
- ج - أن يدرج الفيلم مع حصة البلد الذي ينتمي إليه المخرج في حالة الإستعصاء .

المادة الثامنة :

في حالة مساهمة بلدان أخرى لا تربطها اتفاقيات إنتاج مشترك فإن هذه المساهمة يجب أن لا تتعدى 30 % من التكلفة الإجمالية للشريط وأن تحصل على موافقة السلطات المختصة.

وبعين دراسة شروط قبول هذه الأعمال السينمائية كل حالة على حدة.

المادة التاسعة :

يجب تحقيق التوازن سواء على مستوى مشاركة المبدعين والتقنيين والممثلين أو على مستوى الإمكانيات المالية والتقنية المتوفرة في البلدين (الأستوديوهات والمختبرات) .

وتقوم اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة 18 من هذا الإتفاق بالتحقق من مدى احترام هذا التوازن ، وفي حالة العكس تقوم باتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لإعادة هذا التوازن .

المادة العاشرة :

يجب أن تنجز أعمال التصوير بالأستوديوهات والصوت والمختبر وفقا للمقتضيات التالية :

- يفضل أن يتم التصوير داخل الأستوديوهات ببلد المنتج المشترك المساهم بحصة الأغلبية .

- يعتبر كل منتج مشترك ، في جميع الأحوال ، مالكا مشتركا للشريط السالب الأصلي (صورة وصوت) بغض النظر عن المكان الذي تم إيداعه به .

- لكل منتج مشترك ، وفي جميع الأحوال ، الحق في نسخة سالية في لغته من الشريط السالب الأصلي (أنزنيكاتفور) ، وفي حالة تخلي أحد المنتجين عن هذا الحق ، يودع الشريط السالب الأصلي في مكان يتم اختياره باتفاق بين المنتجين المشتركين .

المادة السادسة :

يمكن أن تتراوح نسبة حصص المنتجين المشتركين في كلا البلدين ما بين 10 % و 90 % عن كل فيلم .

ويجب أن تشمل حصة المنتج المشترك صاحب الأقلية مساهمة تقنية وفنية فعلية، كما يجب مبدئياً أن تعادل حصة المنتج صاحب الأقلية فيما يخص المبدعين والتقنيين والممثلين حصة استثماره .

ويمكن استثناء السلطات المختصة بالبلدين الإتفاق على خلاف ذلك .

ويقصد بالمبدع كل شخص له صفة مؤلف (مؤلفين وكتاب سيناريو و/ أو مقبسي أعمال ومخرجين وملحنين) وكذلك رئيس المونتاج ، ومدير التصوير والمدير الفني ومهندس الصوت . وسيتم اعتبار مساهمة كل مبدع على حدة .

ومن حيث المبدأ ، يجب أن تتضمن حصة كل بلد على الأقل شخصاً يعتبر مبدعاً، ممثلاً في دور رئيسي وممثلاً في دور ثانوي أو تقنياً مؤملاً .

المادة السابعة :

يعين إنجاز الأفلام من طرف مخرجين مغاربة أو إسبان أو مقيمين بالمغرب أو بإسبانيا أو ينتمون إلى بلد من الإتحاد الأوروبي بمساهمة تقنيين وممثلين من جنسية مغربية أو إسبانية، أو مقيمين بالمغرب أو بإسبانيا أو منتمين إلى بلد من الإتحاد الأوروبي .

ويمكن قبول مشاركة ممثلين وتقنيين علاوة على الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة اعتباراً لمتطلبات الفيلم وذلك بعد موافقة السلطات المختصة في البلدين، ويستفيد من هذه الإمكانيات المخرجون أيضاً .

في حالة تصوير الفلام كلياً أو جزئياً في بلدان أخرى، تعطى الأفضلية لأطر إنتاج البلدين المرتبطين بهذا الإتفاق .

ويتعين إخبار المنتج المشترك المعنى بالأمر بهذا التحديد بمجرد الموافقة على مشروع الإنتاج المشترك .

ولمنتج البلد الذي قدم تلك الإمتيازات وحده الحق في الإستفادة منها .

المادة الثالثة :

لا تتم الموافقة على إنجاز أفلام الإنتاج المشترك بين البلدين إلا بعد الإستشارة المتبادلة بين السلطات المختصة الآتية :

- بالنسبة للمملكة المغربية : المدير العام للمركز السينمائي المغربي
- بالنسبة للمملكة الإسبانية : المدير العام لمعهد السينما والفنون السمعية البصرية والإدارات الخاصة للجماعات المستقلة
- في حالة إقامة المنتج المشترك بهذه الجماعات.

المادة الرابعة :

وحتى تتم الإستفادة من الإمتيازات التي يخولها الإنتاج المشترك ، يتعين إنجاز هذه الأفلام من طرف منتجين يتوفرون على تنظيم محكم سواء من الناحية التقنية أو المالية ، وتجربة مهنية معترف بها من طرف السلطات المختصة المشار إليها في المادة الثالثة.

المادة الخامسة :

يجب أن تخضع طلبات الإستفادة من امتيازات الإنتاج المشترك، المقدمة من طرف المنتجين المشتركين في كلا البلدين، للموافقة طبقا للقواعد المسطرية المنصوص عليها في ملحق هذا الإتفاق والذي يشكل جزءا لا يتجزء منه.

وتعتبر هذه الموافقة نهائية ماعدا في حالة عدم احترام التعهدات الأصلية المتعلقة بالجوانب الفنية والإقتصادية والتقنية.

اتفاق بين المملكة الإسبانية والمملكة المغربية بشأن الإنتاج المشترك والتبادل السينمائي

إن المملكة الإسبانية و المملكة المغربية،

وعيا منهما بالمساهمة التي يقدمها الإنتاج السينمائي المشترك في تنمية الصناعة
السينمائية والرفع من حجم المبادلات الاقتصادية والثقافية بين البلدين.

وعزما منهما على تشجيع التعاون السينمائي بين إسبانيا و المغرب.
اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

لأغراض هذا الإتفاق ، يشمل لفظ الفيلم الأعمال السينمائية، كيفما كانت مدتها أو
طريقة تسجيلها، بما في ذلك أفلام الخيال والأفلام التثقيفية وكذا الأفلام الوثائقية المطابقا
للمقتضيات المتعلقة بالصناعة السينمائية الجاري بها العمل في كلا البلدين والتي يتم أول تقديمها
لها بقاعات العرض في كلا البلدين.

المادة الثانية :

بموجب هذا الإتفاق، تستفيد الأفلام المنجزة في إطار الإنتاج المشترك، بقوة القانون، من جميع
الإمميزات التي تخولها المقتضيات المتعلقة بالصناعة السينمائية الجاري بها العمل أو التي سيتم
إصدارها في كلا البلدين .

غير أنه يمكن للسلطات المختصة تحديد المساعدات الممنوحة لهذه الأفلام طبقا

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

**ACUERDO DE COPRODUCCION Y DE INTERCAMBIO CINEMATOGRAFICO ENTRE
EL REINO DE ESPAÑA Y EL REINO DE MARRUECOS**

El Reino de España y el Reino de Marruecos,

Conscientes de la contribución que las coproducciones pueden aportar al desarrollo de las industrias cinematográficas, así como al crecimiento de los intercambios económicos y culturales entre los dos países,

Resueltos a estimular el desarrollo de la cooperación cinematográfica entre España y Marruecos,

Han convenido lo siguiente:

ARTÍCULO I

A los fines del presente Acuerdo, el término película comprende las obras cinematográficas de cualquier duración y sobre cualquier soporte, incluidas las de ficción, de animación y los documentales, conforme a las disposiciones relativas a la industria cinematográfica existentes en cada uno de los dos países, cuya primera proyección tenga lugar en salas de exhibición de los dos países.

ARTÍCULO II

Las películas realizadas en coproducción, al amparo del presente Acuerdo, gozarán de pleno derecho de las ventajas que resulten de las disposiciones relativas a la industria cinematográfica que estén en vigor o que pudieran ser promulgadas en cada país.

No obstante, las autoridades competentes podrán limitar las ayudas establecidas en las disposiciones vigentes o futuras del país que las conceda, en el caso de las coproducciones financieras.

Dicha limitación deberá ser comunicada al coproductor interesado en el momento de ser aprobado el proyecto de coproducción.

Estas ventajas serán otorgadas solamente al productor del país que las conceda.

ARTÍCULO III

La realización de películas en coproducción entre los dos países debe recibir aprobación, después de recíproca consulta, de las autoridades competentes.

- Por parte del Reino de España: El Director General del Instituto de la Cinematografía y de las Artes Audiovisuales y las Administraciones propias de las Comunidades Autónomas respecto a los coproductores establecidos en las mismas.

- Por parte del Reino de Marruecos: El Director General del Centro Cinematográfico Marroquí.

ARTÍCULO IV

Para gozar de los beneficios que la coproducción otorgue, las películas deberán ser realizadas por productores que dispongan de una buena organización tanto técnica como financiera y una experiencia profesional reconocida por las autoridades competentes mencionadas en el artículo III.

ARTÍCULO V

Las solicitudes de admisión a los beneficios de la coproducción presentadas por los productores de cada uno de los dos países deberán redactarse, para su aprobación, a tenor de las Reglas de Procedimiento previstas en el Anexo del presente Acuerdo, el cual forma parte integrante del mismo.

Esta aprobación es irrevocable salvo en el caso de que no se respeten los compromisos iniciales en materia artística, económica y técnica.

ARTÍCULO VI

La proporción de las aportaciones respectivas de los coproductores de los dos países puede variar del diez al noventa por ciento por película (10 % al 90 %).

La aportación del coproductor minoritario debe incluir obligatoriamente una participación técnica y artística efectiva. En principio, la aportación del coproductor minoritario en personal creador, en técnicos y en actores debe ser proporcional a su inversión. Excepcionalmente, pueden admitirse derogaciones acordadas por las autoridades competentes de los dos países.

Se entienda por personal creativo a las personas que tengan la cualidad de autor (autores, guionistas y/o adaptadores, directores, compositores), así como el montador jefe, el director de fotografía, el director artístico y el jefe de sonido. La aportación de cada uno de estos elementos creativos será considerada individualmente.

En principio, la aportación de cada país incluirá, por lo menos, un elemento considerado como creativo, un actor en papel principal, un actor en papel secundario y un técnico cualificado.

ARTÍCULO VII

Las películas deben ser realizadas por directores españoles o marroquíes, o residentes en España o en Marruecos, o procedentes de un país de la Unión Europea, con la participación de técnicos e intérpretes de nacionalidad española o marroquí, o residentes en España o en Marruecos, o pertenecientes a un país de la Unión Europea.

La participación de otros intérpretes y de técnicos que los mencionados en el párrafo precedente puede ser admitida, teniendo en cuenta las exigencias de la película y después del acuerdo entre las autoridades competentes de los dos países. Esta facultad se aplica también a los directores.

En el caso de rodajes realizados en todo o en parte en países terceros, tendrán preferencia los cuadros de producción de los dos países parte en el presente Acuerdo.

ARTÍCULO VIII

En el caso de países terceros participantes en la coproducción no vinculados por acuerdos de coproducción, su participación no podrá exceder del treinta por ciento (30 %)

del coste total de la película. Dicha participación deberá ser aprobada por las autoridades competentes.

Las condiciones de admisión de estas obras cinematográficas deberán examinarse caso por caso.

ARTICULO IX

Debe observarse un equilibrio tanto en lo que concierne a la participación del personal creativo, de técnicos y de actores como en lo que respecta a los medios financieros y técnicos de los dos países (estudios y laboratorios).

La Comisión Mixta prevista en el art. XVIII del presente Acuerdo examinará si este equilibrio ha sido respetado y, en caso contrario, adoptará las medidas que juzgue necesarias para restablecerlo.

ARTICULO X

Los trabajos de rodaje en estudios, de sonorización y de laboratorio deben ser realizados respetando las disposiciones siguientes:

- Los rodajes en estudios deben tener lugar preferentemente en el país del coproductor mayoritario.
- Cada productor es, en cualquier caso, copropietario del negativo original (imagen y sonido), cualquiera que sea el lugar donde se encuentre depositado.
- Cada coproductor tiene derecho, en cualquier caso, a un internegativo en su propia versión. Si uno de los coproductores renuncia a este derecho, el negativo será depositado en lugar elegido de común acuerdo por los coproductores.
- En principio, el revelado del negativo será efectuado en el estudio y el laboratorio del país mayoritario así como la tirada de las copias destinadas a la exhibición en ese país; las copias destinadas a la exhibición en el país minoritario serán efectuadas en un laboratorio de ese país.

ARTÍCULO XI

En el marco de la legislación y de la reglamentación vigentes, cada una de las dos Partes contratantes facilitará la entrada y la estancia en su territorio del personal técnico y artístico de la otra Parte.

Igualmente, permitirán la importación temporal y la reexportación del material necesario para la producción de las películas realizadas en el marco del presente Acuerdo.

ARTÍCULO XII

Las cláusulas contractuales que prevean el reparto entre los coproductores de los ingresos o de los mercados, se someterán a la aprobación de las autoridades competentes de los dos países. Este reparto debe, en principio, ser hecho proporcionalmente a las aportaciones respectivas de los coproductores.

ARTÍCULO XIII

En el caso de que una película realizada en coproducción sea exportada hacia un país en el cual las importaciones de obras cinematográficas estén contingentadas:

- a) La película se imputará, en principio, al contingente del país cuya participación sea mayoritaria.
- b) En el caso de películas que comporten una participación igual entre los dos países, la obra cinematográfica se imputará al contingente del país que tenga las mejores posibilidades de exportación.
- c) En caso de dificultades, la película se imputará al contingente del país del cual el director sea originario.
- d) Si uno de los países coproductores dispone de la libre entrada de sus películas en el país importador, las realizadas en coproducción, como las películas nacionales, se beneficiarán de pleno derecho de esta posibilidad.

ARTÍCULO XIV

Las películas realizadas en coproducción deben ser presentadas con la mención "Coproducción Hispano-Marroquí" o "Coproducción Marroquí-Española".

Tal identificación aparecerá en los créditos, en toda la publicidad y propaganda comercial, en el material de promoción y en cualquier lugar en que se exhiba dicha coproducción.

ARTICULO XV

Mientras los coproductores no decidan otra cosa, las obras cinematográficas realizadas en coproducción serán presentadas en los Festivales internacionales por el país cuya participación sea mayoritaria. En el caso de participaciones iguales, dichas películas serán presentadas por el país del cual el realizador sea originario.

ARTÍCULO XVI

Por excepción a las disposiciones precedentes del presente Acuerdo, pueden ser admitidas anualmente al beneficio de la coproducción bipartita seis películas realizadas en cada uno de los dos países, que reúnan las condiciones siguientes:

- 1) Tener una calidad técnica y un valor artístico reconocidos; estas características deberán ser constatadas por las autoridades competentes.
- 2) Ser de un coste igual o superior a 100 millones de pesetas, o su equivalente en dirhams.
- 3) Admitir una participación minoritaria que podrá ser limitada al ámbito financiero, conforme al contrato de coproducción, sin que sea inferior al 10% (diez por ciento) ni superior al 25% (veinticinco por ciento). Excepcionalmente las autoridades competentes podrán aprobar porcentajes de participación financiera superiores a la señalada.
- 4) Reunir las condiciones fijadas para la concesión de nacionalidad por la legislación vigente del país mayoritario.

- 5) Incluir en el contrato de coproducción disposiciones relativas al reparto de los ingresos.

El beneficio de la coproducción bipartita sólo se concederá a cada una de estas obras después de autorización, dada caso por caso, por las autoridades españolas y marroquíes competentes.

En estos casos, el beneficio de la coproducción bipartita sólo será hecho efectivo, en el país del cual es originario el coproductor minoritario, cuando una nueva película, de participación mayoritaria de ese país, haya sido admitida por las autoridades españolas y marroquíes competentes al beneficio de la coproducción en los términos del presente Acuerdo.

Las películas que se beneficien de las disposiciones del presente artículo, deberán ser alternativamente mayoritaria española y mayoritaria marroquí.

Las aportaciones financieras efectuadas por una y otra parte deberán estar, en el conjunto de esas películas, globalmente equilibradas.

Si, en el transcurso de dos años determinados, el número de películas que respondan a las condiciones arriba reseñadas es alcanzado, una Comisión Mixta se reunirá al efecto de examinar si el equilibrio financiero ha sido realizado y determinar si otras obras cinematográficas pueden ser admitidas al beneficio de la coproducción.

ARTÍCULO XVII

La importación, distribución y exhibición de las películas marroquíes en España y de las españolas en Marruecos no serán sometidas a ninguna restricción, salvo las establecidas en la legislación y la reglamentación en vigor en cada uno de los dos países.

Asimismo, las partes contratantes reafirmen su voluntad de favorecer y desarrollar por todos los medios la difusión en cada país de las películas del otro país.

ARTÍCULO XVIII

Las autoridades competentes de los dos países examinarán en caso de necesidad las condiciones de aplicación del presente Acuerdo con el fin de resolver las dificultades surgidas de la puesta en práctica de sus disposiciones. Asimismo, estudiarán las modificaciones necesarias con objeto de desarrollar la cooperación cinematográfica en el interés común de los dos países.

Se reunirán, en el marco de una Comisión Mixta que tendrá lugar, en principio, una vez cada dos años alternativamente en cada país. No obstante, podrá ser convocada en sesión extraordinaria a petición de una de las dos autoridades competentes, especialmente en caso de modificaciones importantes legislativas o de la reglamentación aplicable a la industria cinematográfica o en caso de que el Acuerdo encuentre en su aplicación dificultades de una particular gravedad.

En concreto, examinarán si el equilibrio en número y en porcentaje de las coproducciones ha sido respetado.

ARTÍCULO XIX

Los compromisos suscritos por el Reino de España en el presente Acuerdo respetarán las competencias de la Unión Europea y las disposiciones emanadas de sus instituciones.

ARTÍCULO XX

El presente Acuerdo entrará en vigor cuando las Partes contratantes se comuniquen respectivamente el cumplimiento de los trámites internos para la celebración de los tratados internacionales.

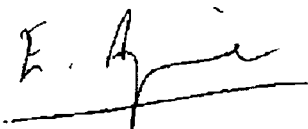
El presente Acuerdo tendrá vigencia durante un periodo de cuatro años y se renovará por tácita reconducción por periodos sucesivos de idéntica duración, salvo manifestación en contra de cualquiera de las Partes, notificada por vía diplomática a la otra Parte al menos tres meses antes de la fecha de la renovación.

Cualquiera de las Partes podrá denunciar el presente Acuerdo mediante notificación a la otra Parte por escrito y por vía diplomática de su intención de denunciarlo. La denuncia surtirá efectos transcurridos tres meses a partir de la fecha de la notificación.

La terminación anticipada del presente Acuerdo no afectará la conclusión de las coproducciones que, durante su vigencia, hayan sido aprobadas.

En fe de lo cual, los firmantes, debidamente autorizados a este fin por sus Gobiernos, firman el presente Acuerdo en Rabat, el ~~veintete~~ ^{veintete} de abril de mil novecientos noventa y ocho, en dos ejemplares originales, en español y árabe, siendo los dos textos igualmente auténticos.

Por el Reino de España,
E.F.



Esperanza Aguirre Gil de Biedma
Ministra de Educación y Cultura

Por el Reino de Marruecos,



Mohamed Larbi Messari
Ministro de la Comunicación

ANEXO

REGLAS DE PROCEDIMIENTO

La solicitud para la aprobación de proyectos de coproducción en los términos de este Acuerdo deberá hacerse simultáneamente ante ambas Partes, por lo menos sesenta (60) días antes del inicio del rodaje. El país del que sea nacional el coproductor minoritario comunicará su propuesta al otro, dentro del plazo de veinte (20) días, contados a partir de la recepción de aquélla.

Como complemento de las solicitudes, para beneficiarse de los términos de este Acuerdo, se acompañará lo siguiente:

- I.- Guión final;
- II.- Prueba documental de que se han adquirido legalmente los derechos de autor de la coproducción a realizar;
- III.- Copia del contrato de coproducción;
 - * El contrato deberá contener los requisitos siguientes:
 - 1.- Título de la coproducción;
 - 2.- Identificación de los productores contratantes;
 - 3.- Nombre y apellido del autor del guión o del adaptador, si ha sido extraído de una fuente literaria;
 - 4.- Nombre y apellido del director (se permite una cláusula de sustitución para prevenir su reemplazamiento, si fuera necesario);
 - 5.- Presupuesto, reflejando necesariamente el porcentaje de participación de cada productor, que deberá corresponderse con la valoración financiera de sus aportaciones técnico-artísticas;
 - 6.- Plan financiero;

- 7.- Cláusula que establezca el reparto de ingresos, mercados, o una combinación de éstos;
 - 8.- Cláusula que detalle las participaciones respectivas de los coproductores en gastos excesivos o menores, cuyas participaciones, en principio, serán proporcionales a sus respectivas contribuciones;
 - 9.- Cláusula que describa las medidas que deberán tomarse si:
 - A) Después de una consideración completa del caso, las autoridades competentes de cualquiera de los países rechaza la concesión de los beneficios solicitados;
 - B) Cualquiera de las partes incumple sus compromisos;
 - 10.- El período de inicio del rodaje;
 - 11.- Cláusula que prevea el reparto de la propiedad de los derechos de autor, sobre una base proporcional a las respectivas contribuciones de los coproductores;
- IV.- Contrato de distribución, una vez firmado éste;
- V.- Lista del personal creativo y técnico que indique sus nacionalidades y categoría de su trabajo; en el caso de los artistas, su nacionalidad y los papeles que van a interpretar, indicando categoría y duración de los mismos;
- VI.- Programación de la producción, con indicación expresa de la duración aproximada del rodaje, lugares donde se efectuará el mismo y plan de trabajo;
- VII.- Presupuesto detallado que identifique los gastos incurridos por cada país;
- VIII.- Sinopsis.

Las autoridades competentes de los dos países podrán solicitar otros documentos o la información adicional que consideren necesaria.

En principio, antes del comienzo del rodaje de la película deberá someterse a las autoridades competentes el guión definitivo (incluyendo los diálogos).

Se podrán hacer enmiendas al contrato original cuando éstas sean necesarias e, inclusive, el reemplazo de un coproductor, pero éstas deberán ser sometidas a la aprobación de las autoridades competentes de ambos países, antes de concluida la producción. Sólo se permitirá el reemplazo de un coproductor en casos excepcionales y a satisfacción de las autoridades competentes de ambos países.

Las autoridades competentes se mantendrán informadas entre sí sobre sus decisiones.

[TRANSLATION - TRADUCTION]

AGREEMENT ON CINEMATOGRAPHIC CO-PRODUCTION AND EX-
CHANGE BETWEEN THE KINGDOM OF SPAIN AND THE KINGDOM
OF MOROCCO

The Kingdom of Spain and the Kingdom of Morocco,

Aware that co-productions can contribute to the development of their film industries and to the growth of economic and cultural exchanges between the two countries,

Intending to encourage the development of cinematographic cooperation between Spain and Morocco,

Have agreed as follows:

Article I

For the purposes of this Agreement, the term "film" includes cinematographic works of any length and using any technical medium, including fiction, animated productions and documentaries, produced in accordance with existing provisions pertaining to the cinematographic industry in each country, for primary distribution in theatres in both countries.

Article II

Films co-produced and qualified under this Agreement shall be fully entitled to the benefits deriving from the provisions concerning the film industry which are in force or from those which may be enacted by each country.

However, the competent authorities may limit the assistance established in the provisions that are in force or in any future provisions of the country that grants such assistance in the case of financial co-productions.

This limitation must be communicated to the co-producer concerned when the co-production project is approved.

These benefits shall accrue solely to the producer of the country that grants them.

Article III

Films to be co-produced by the two countries must be approved by both countries, after consultation between the competent authorities.

For the Kingdom of Spain: By the Director-General of the Instituto de la Cinematografía y de las Artes Audiovisuales and by the administrations of the Autonomous Communities in respect of the co-producers established therein;

For the Kingdom of Morocco: By the Director-General of the Moroccan Cinematographic Centre.

Article IV

In order to qualify for the benefits of co-production, films must be undertaken by producers whom the competent national authorities mentioned in article III consider to have good technical organization, sound financial backing and recognized professional standing.

Article V

Applications for co-production privileges submitted by producers from each of the two countries must, in order to be approved, be drawn up in accordance with the Rules of Procedure set forth in the annex to this Agreement, which forms an integral part thereof.

Such approval shall be irrevocable unless the initial commitments in artistic, economic and technical matters are not observed.

Article VI

The proportion of the respective contributions of the co-producers from the two countries may vary from 10 (ten) to 90 (ninety) per cent for each film.

The minority co-producer shall be required to make an effective technical and creative contribution. In principle, the contribution of the minority co-producer in creative staff, technicians and actors shall be in proportion to his investment. In exceptional circumstances, departures herefrom may be made through agreement between the competent authorities of both countries.

Creative staff includes those who act in an authorial capacity (the author, writer of the script or screen adaptation, director, music composer), as well as the chief editor, the director of photography, the art director and the sound director. The contribution of each member of the creative staff shall be considered individually.

In principle, each country's contribution must include the participation of at least one person who may be considered to be part of the creative personnel, one actor in a leading role, one actor in a supporting role and one qualified technician.

Article VII

The films must be made by Spanish or Moroccan directors, or directors residing in Spain or Morocco, or directors from a country of the European Union, with the participation of technicians and actors who are nationals of Spain or Morocco or residing in Spain or Morocco or who are nationals of a country of the European Union.

If the film so requires, the participation of performers and technicians other than those mentioned in the preceding paragraph may be permitted by agreement between the competent authorities of the two countries. This option also applies to directors.

When all or part of the film is shot in a third country, preference shall be given to production staff from the two countries parties to this Agreement.

Article VIII

In the case of third countries participating in co-production that are not bound by co-production agreements, their participation may not exceed 30 per cent of the total cost of the film. Such participation shall be approved by the competent authorities.

The eligibility of such films shall be considered on a case-by-case basis.

Article IX

A balance must be achieved with respect both to participation by creative and technical personnel and actors and to the financial and technical resources of the two countries (studios and laboratories).

The Joint Commission referred to in article XVIII of this Agreement shall determine whether such a balance has been achieved and shall decide what measures are necessary to correct any imbalance.

Article X

Studio scenes shall be shot and sound and laboratory work shall be carried out in accordance with the following provisions:

- Studio scenes shall be shot preferably in the country of the majority co-producer.
- In every case, each co-producer shall be a co-owner of the original negative (image and sound), regardless of where the negative is stored.
- In every case, each co-producer shall be entitled to an inter-negative in his own version. If one of the co-producers waives this right, the negative shall be stored at a place mutually agreed upon by the co-producers.
- In principle, the negative shall be developed at a laboratory in the majority country, where the prints intended for use in that country shall also be made. The prints intended for use in the minority country shall be made at a laboratory in that country.

Article XI

Subject to the legislation and regulations in force, each Contracting Party shall facilitate the entry into and temporary residence in its territory of the technical and creative personnel of the other Party.

They shall similarly permit the temporary entry and re-export of any film equipment necessary for the production of films under this Agreement.

Article XII

Contract clauses providing for the sharing of markets and receipts between co-producers shall be subject to approval by the competent authorities of both countries. Such sharing shall in principle be proportional to the respective contributions of the co-producers.

Article XIII

When a co-produced film is exported to a country that has quota regulations:

(a) The film shall, in principle, be included in the quota of the country of the majority co-producer.

(b) If the respective contributions of the co-producers are equal, the film shall be included in the quota of the country that has the best opportunity of arranging for its export.

(c) If any difficulties arise, the film shall be included in the quota of the country of which the director is a national.

(d) If one of the co-producing countries enjoys unrestricted entry of its films into the importing country, co-produced works shall, like national films, be fully entitled to such unrestricted entry.

Article XIV

A co-produced film shall, when shown, be identified as a "Hispano-Moroccan Co-production" or a "Moroccan-Hispano Co-production".

Such identification shall appear in the credit titles, in all commercial advertising and publicity, in the promotional material and in any place where the said co-production is shown.

Article XV

Unless otherwise decided by the co-producers, co-produced films shall be entered in international festivals by the country of the majority co-producer. In the case of films produced on the basis of equal financial contributions, such films shall be entered by the country of which the director is a national.

Article XVI

As an exception to the foregoing provisions of this Agreement, the benefits of bipartite co-production may be granted each year to six films, produced in each of the two countries, which meet the following conditions:

(1) They must be of recognized technical quality and artistic value, as determined by the competent authorities.

(2) Their cost must be equal to or greater than one hundred million pesetas (100,000,000 pesetas) or the equivalent in dirhams.

(3) The participation of the minority co-producer may be confined to a financial investment, in accordance with the co-production contract, so long as it is not less than 10 (ten) per cent or greater than 25 (twenty-five) per cent. Exceptionally, the competent authorities may approve a financial participation greater than what is indicated above.

(4) The films must meet the conditions stipulated for the granting of nationality by the legislation in force in the country of the majority co-producer.

(5) The co-production contracts must include provisions concerning the sharing of receipts.

The benefits of bipartite co-production shall only be granted to each of these works upon authorization, given on a case-by-case basis, by the competent Spanish and Moroccan authorities.

In such cases, the benefits of bipartite co-production shall not become effective in the country of the minority co-producer until another film for which that country is the majority co-producer has been granted the benefits of co-production under the terms of this Agreement.

Spain and Morocco shall alternate as majority co-producer of films which are granted benefits under the provisions of this article.

There must be an overall balance in the financial contributions of the two Parties to the total number of such films.

If, in the course of two given years, the maximum number of films which meet the aforementioned conditions is reached, a Joint Commission shall meet to consider whether an overall financial balance has been achieved and whether other cinematographic works may be granted the benefits of co-production.

Article XVII

No restrictions shall be placed on the import, distribution and showing of Moroccan films in Spain or Spanish films in Morocco other than those contained in the legislation and regulations in force in the two countries.

Moreover, the Contracting Parties reaffirm their desire to foster by all available means the distribution in each country of films from the other country.

Article XVIII

The competent authorities of the two countries shall examine the implementation of this Agreement as necessary in order to resolve any difficulties arising out of its application. They shall consider possible amendments with a view to developing cinematographic cooperation in the best interests of both countries.

The Joint Commission shall meet alternately in the two countries, in principle once every two years. However, it may be convened for special sessions at the request of one of the competent authorities, particularly in the case of major amendments to the legislation or the regulations governing the film industry, or when the application of this Agreement presents serious difficulties.

Specifically, it shall consider whether a numerical and percentage balance has been achieved with respect to the co-productions.

Article XIX

The commitments undertaken by the Kingdom of Spain in this Agreement shall respect the competencies of the European Union and the provisions emanating from its institutions.

Article XX

This Agreement shall enter into force when the Contracting Parties notify each other that they have completed the internal formalities required for the conclusion of international treaties.

This Agreement shall remain in force for a period of four years and shall be renewed automatically for successive four-year periods, unless either of the Parties notifies the other Party to the contrary, through the diplomatic channel, at least three months before the date of renewal.

Either Party may denounce the Agreement in writing by notification to the other Party through the diplomatic channel of its intention. The denunciation shall take effect three months after the date of notification.

The termination of this Agreement shall not affect the completion of any co-productions that were approved while it was in force.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorized thereto by their Governments, have signed this Agreement at Rabat, on 27 April 1998, in two originals in the Spanish and Arabic languages, both texts being equally authentic.

For the Kingdom of Spain:

Ad referendum

ESPERANZA AGUIRRE GIL DE BIEDMA

Minister of Education and Culture

For the Kingdom of Morocco:

MOHAMED LARBI MESSARI

Minister of Communication

ANNEX

RULES OF PROCEDURE

Applications for the approval of co-production projects under the terms of this Agreement must be made simultaneously to both Parties, at least 60 (sixty) days before shooting commences. The country of which the minority co-producer is a national shall communicate the proposal to the other country, within 20 (twenty) days of the date on which the proposal is received.

In order to benefit from the terms of this Agreement, applications shall be accompanied by the following documents:

I. Final script;

II. Documentary proof that the copyright of the co-production to be filmed has been legally acquired;

III. Copy of the co-production contract;

This contract must contain the following information:

1. The title of the co-production;

2. The identification of the contracting producers;

3. The first name and family name of the author of the script, or of the adapter if it is based on a literary source;

4. The first name and family name of the director (a substitution clause is permitted to provide for his replacement if necessary);

5. A budget reflecting the percentage of each producer's participation, which must correspond to the financial assessment of their technical and artistic contributions;

6. A financial plan;

7. A clause establishing how markets, receipts, or a combination thereof will be shared;

8. A clause detailing the respective participation of the co-producers if the costs are higher or lower than anticipated. In principle, such participation shall be proportional to their respective contributions;

9. A clause describing the measures that must be taken if:

(A) After having fully examined the case, the competent authorities of either country refuse to grant the benefits requested;

(B) Either party fails to honour its commitments;

10. The period in which shooting will commence;

11. A clause establishing how the royalties will be shared on a basis that is proportional to the respective contributions of the co-producers;

IV. The distribution contract, once this has been signed;

V. A list of the creative and technical personnel, indicating their nationalities and the category of their work; in the case of the artists, their nationality and the roles that they will play, indicating the category and length of the roles;

VI. The production schedule, expressly indicating the approximate duration of shooting the places where the film will be shot and the work plan;

VII. A detailed budget that identifies the costs incurred by each country;

VIII. Synopsis.

The competent authorities of the two countries may request any other documents and additional information that they deem necessary.

In principle, before beginning to shoot the film, the final script (including the dialogue) must be submitted to the competent authorities.

The original contract may be modified when necessary, including through the replacement of a co-producer, but any amendments must be submitted for approval to the competent authorities of the two countries, before the production is completed. A co-producer may only be replaced in exceptional circumstances and with the consent of the competent authorities of the two countries.

The competent authorities shall keep each other informed about their decisions.

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD RELATIF À LA COPRODUCTION ET AUX RELATIONS CINÉMATOGRAPHIQUES ENTRE LE ROYAUME D'ESPAGNE ET LE ROYAUME DU MAROC

Le Royaume d'Espagne et le Royaume du Maroc,

Conscients de la contribution que les coproductions peuvent apporter au développement des industries cinématographiques ainsi qu'à l'augmentation des échanges économiques et culturels entre les deux pays,

Résolus à encourager le développement de la coopération cinématographique entre l'Espagne et le Maroc,

Sont convenus comme suit :

Article premier

Aux fins du présent Accord, le terme " film " s'entend de toute oeuvre cinématographique de toute durée et sur tout support, y compris une oeuvre de fiction ou d'animation, ou un documentaire, conforme aux dispositions relatives à l'industrie cinématographique existant dans chacun des deux pays, dont la première projection a lieu dans des salles de spectacle cinématographique des deux pays.

Article II

Les films réalisés en coproduction au bénéfice du présent Accord jouissent de plein droit des avantages découlant des dispositions relatives à l'industrie cinématographique qui sont en vigueur ou pourront être adoptées dans chaque pays.

Néanmoins, dans le cas des coproductions financières, les autorités compétentes peuvent limiter les aides prévus par les dispositions en vigueur ou futures du pays qui les octroie.

Cette limitation doit être portée à la connaissance du coproducteur intéressé lors de l'approbation du projet de coproduction.

Ces avantages sont acquis seulement au producteur du pays qui les accorde.

Article III

La réalisation de films en coproduction entre les deux pays doit recevoir l'approbation des autorités compétentes, après consultation entre elles :

- Pour le Royaume d'Espagne : Le Directeur général de l'Institut de la cinématographie et des arts audiovisuels, et les administrations respectives des Collectivités autonomes en ce qui concerne les coproducteurs qui y sont établis;

- Pour le Royaume du Maroc : Le Directeur général du Centre cinématographique marocain.

Article IV

Pour être admises au bénéfice de la coproduction, les films doivent être réalisés par des producteurs ayant une bonne organisation technique et financière et une expérience professionnelle reconnue par les autorités compétentes mentionnées à l'article III.

Article V

Les demandes d'admission aux bénéfices de la coproduction présentées par les producteurs de chacun des deux pays doivent être rédigées comme le prévoit la Procédure figurant en annexe au présent Accord, laquelle fait partie intégrante dudit Accord.

Cet agrément est irrévocable, sauf le non-respect des engagements initiaux en matière artistique, économique et technique.

Article VI

La proportion des apports respectifs des coproducteurs des deux pays peut varier pour chaque film de 10 % à 90 %.

L'apport du coproducteur minoritaire comprend obligatoirement une participation technique et artistique effective. En principe l'apport du coproducteur minoritaire en personnel créateur, en techniciens et en acteurs doit être proportionnel à son investissement. Exceptionnellement, les autorités compétentes des deux pays peuvent convenir d'accorder des dérogations.

On entend par " personnel créateur " toute personne ayant qualité d'auteur (auteur, scénariste ou adaptateur, réalisateur, compositeur), ainsi que le chef monteur, le directeur de la photographie, le directeur artistique et le chef du son. L'apport de chacun de ces éléments créateurs est considéré individuellement.

En principe, l'apport de chaque pays comprend au moins un élément considéré comme créateur, un acteur dans un rôle principal, un acteur dans un rôle secondaire et un technicien qualifié.

Article VII

Les films doivent être réalisés par des réalisateurs espagnols ou marocains, ou résidents de l'Espagne ou du Maroc, ou provenant d'un pays de l'Union européenne, avec la participation de techniciens et d'interprètes de nationalité espagnole ou marocaine ou ressortissants d'un pays de l'Union européenne.

La participation d'interprètes et de techniciens autres que ceux dont il est question au paragraphe précédent peut être admise, compte tenu des exigences du film et après accord entre les autorités compétentes des deux pays. Cette faculté s'applique aussi aux réalisateurs.

Dans le cas de tournages réalisés en tout ou en partie dans des pays tiers, la préférence est donnée aux cadres de production des pays qui sont parties au présent Accord.

Article VIII

La participation éventuelle de pays tiers qui ne sont pas liés par des accords de coproduction ne peut dépasser 30 % du coût total du film. Cette participation doit être approuvée par les autorités compétentes.

Les conditions d'admission de ces oeuvres cinématographiques doivent faire l'objet d'un examen cas par cas.

Article IX

Un équilibre général doit être maintenu en ce qui concerne tant la participation du personnel créateur, des techniciens et des acteurs que les moyens financiers et techniques des deux pays (studios et laboratoires).

La Commission mixte dont il est question à l'article XVIII du présent Accord détermine si cet équilibre est respecté et, dans le cas contraire, arrête les mesures qu'elle juge nécessaires pour le rétablir.

Article X

Les travaux de tournage en studio, de sonorisation et de laboratoire doivent être réalisés en respectant les dispositions ci-après :

- Les tournages en studio doivent avoir lieu de préférence dans le pays du coproducteur majoritaire.

- Chaque coproducteur est, en tout état de cause, copropriétaire du négatif original (image et son), indépendamment du lieu où celui-ci est déposé.

- Chaque coproducteur a droit, en tout état de cause, à un internégatif dans sa propre version. Si l'un des coproducteurs renonce à ce droit, le négatif est déposé en un lieu choisi du commun accord des coproducteurs.

- En principe, le développement du négatif est effectué dans le studio et dans le laboratoire du pays majoritaire, de même que le tirage des copies destinées à l'exploitation dans ce pays; les copies destinées à l'exploitation dans le pays minoritaire sont tirées dans un laboratoire de ce dernier.

Article XI

Dans le cadre de la législation et de la réglementation en vigueur, chacune des deux Parties contractantes facilite l'entrée et le séjour dans son territoire du personnel technique et artistique de l'autre Partie.

De même, chacune des Parties permet l'importation temporaire et la réexportation du matériel nécessaire à la production des films réalisés dans le cadre du présent Accord.

Article XII

Les clauses contractuelles prévoyant la répartition entre coproducteurs des recettes et des marchés sont soumises à l'approbation des autorités compétentes des deux pays. Cette répartition doit en principe se faire au prorata de l'apport respectif des coproducteurs.

Article XIII

Dans le cas où un film réalisé en coproduction est exporté vers un pays où les importations d'oeuvres cinématographiques sont contingentées :

a) Le film est imputé, en principe, au contingent du pays dont la participation est majoritaire;

b) Dans le cas de films réalisés avec une participation égale des deux pays, l'oeuvre cinématographique est imputée au contingent du pays ayant les meilleures possibilités d'exportation;

c) En cas de difficultés, le film est imputé au contingent du pays dont le réalisateur est ressortissant;

d) Si l'un des pays coproducteurs dispose de la libre entrée de ses films dans le pays importateur, les films réalisés en coproduction, comme les films nationaux, bénéficient de plein droit de cette possibilité.

Article XIV

Les films réalisés en coproduction doivent être présentés avec la mention " Coproduction hispano-marocaine " ou " Coproduction maroco-espagnole " .

Cette mention doit figurer au générique, dans toute la publicité commerciale et dans le matériel de promotion, ainsi qu'en tout lieu où la coproduction est présentée.

Article XV

À moins que les coproducteurs n'en décident autrement, les oeuvres cinématographiques réalisées en coproduction sont présentées aux festivals internationaux par le pays du coproducteur majoritaire ou, dans le cas de participations financières égales, par le pays du coproducteur dont le réalisateur est ressortissant.

Article XVI

Par exception aux dispositions précédentes du présent Accord, peuvent être admis annuellement au bénéfice de la coproduction bipartite, six films réalisés dans chacun des deux pays, qui :

1. Possèdent une qualité technique et une valeur artistique reconnues dont attestent les autorités compétentes;

2. Sont d'un coût égal ou supérieur à 100 millions de pesetas ou à sa contre-valeur en dirhams;

3. Comprennent une participation minoritaire, éventuellement limitée au domaine financier, qui est d'au moins 10 % et d'au plus 25 % aux termes du contrat de coproduction. À titre exceptionnel, les autorités compétentes peuvent approuver des pourcentages supérieurs de participation financière;

4. Remplissent les conditions fixées pour l'octroi de la nationalité par la législation en vigueur dans le pays majoritaire; et

5. Font l'objet d'un contrat de coproduction contenant des dispositions relatives à la répartition des recettes.

Le bénéfice de la coproduction bipartite n'est accordé à chacune de ces oeuvres qu'après autorisation donnée, cas par cas, par les autorités espagnoles et marocaines compétentes.

Dans ces cas, le bénéfice de la coproduction bipartite ne devient effectif dans le pays dont le coproducteur minoritaire est originaire que lorsqu'un nouveau film, à participation majoritaire du même pays, a été admis par les autorités espagnoles et marocaines compétentes au bénéfice de la coproduction aux termes du présent Accord.

Les films bénéficiant des dispositions du présent article doivent, à tour de rôle, être majoritaires espagnols et majoritaires marocains.

Les apports financiers effectués de part et d'autre doivent être globalement équilibrés sur l'ensemble de ces films.

Si, au cours de deux années données, le nombre de films répondant aux conditions énoncées ci-dessus est atteint, une Commission mixte se réunit afin d'examiner si l'équilibre financier général a été réalisé et de déterminer si d'autres oeuvres cinématographiques peuvent être admises au bénéfice de la coproduction.

Article XVII

L'importation, la distribution et l'exploitation des films marocains en Espagne et des films espagnols au Maroc ne sont soumises à aucune restriction, sous réserve de la législation et de la réglementation en vigueur dans chacun des deux pays.

De plus, les Parties contractantes affirment leur volonté de favoriser et de développer par tous les moyens la diffusion dans chaque pays des films de l'autre pays.

Article XVIII

Les autorités compétentes des deux pays examinent au besoin les conditions d'application du présent Accord afin de résoudre les difficultés soulevées par la mise en oeuvre de ses dispositions. Elles étudient les modifications souhaitables en vue de développer la coopération cinématographique dans l'intérêt commun des deux pays.

Elles se réunissent, dans le cadre d'une Commission mixte cinématographique qui siège, en principe, une fois tous les deux ans, dans chaque pays à tour de rôle. Toutefois, elle peut être convoquée en session extraordinaire à la demande de l'une des deux autorités compétentes, notamment dans les cas où des modifications importantes sont apportées aux

lois ou règlements applicables à l'industrie cinématographique, ou lorsque l'Accord rencontre dans son application des difficultés d'une particulière gravité.

En particulier, la Commission examine si l'équilibre en nombre et en pourcentage des coproductions est respecté.

Article XIX

Les engagements pris par le Royaume d'Espagne aux termes du présent Accord s'entendent sous réserve des compétences de l'Union européenne et des dispositions émanant de ses institutions.

Article XX

Le présent Accord entre en vigueur à la date à laquelle les Parties contractantes se notifient réciproquement l'accomplissement des formalités internes exigées pour la conclusion des traités internationaux.

Le présent Accord sera en vigueur pendant une période de quatre ans, renouvelable par tacite reconduction pour des périodes successives d'égale durée, à moins que l'une des Parties ne s'y oppose dans une notification adressée à l'autre Partie, par la voie diplomatique, au moins trois mois avant la date prévue pour le renouvellement.

L'une ou l'autre des Parties peut dénoncer le présent Accord en adressant à l'autre Partie, par la voie diplomatique, une notification écrite de son intention. La dénonciation prendra alors effet trois mois après la date de la notification.

La dénonciation anticipée du présent Accord n'affecte pas la conclusion des coproductions qui ont été approuvées pendant qu'il était en vigueur.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés par leur Gouvernement, ont signé le présent Accord à Rabat, le 27 avril 1998, en deux exemplaires originaux, en espagnol et en arabe, les deux textes étant également authentiques.

Pour le Royaume d'Espagne, ad referendum :

La Ministre de l'éducation et de la Culture,
ESPERANZA AGUIRRE GIL DE BIEDMA

Pour le Royaume du Maroc :

Le Ministre de la communication,
MOHAMED LARBI MESSARI

ANNEXE

PROCÉDURE DE PRÉSENTATION DES DEMANDES

La demande d'approbation des projets de coproduction aux termes du présent Accord doit être adressée simultanément aux deux Parties au moins 60 jours au moins avant le début du tournage. Le pays dont le coproducteur majoritaire est un national communique sa proposition à l'autre pays dans un délai de 20 jours à compter de la réception de ladite demande.

Pour bénéficier des dispositions dit présent Accord, la demande doit être accompagnée des pièces suivantes :

I. Scénario définitif;

II. Preuve documentaire de l'acquisition légale des droits d'auteur pour la coproduction à réaliser;

III. Copie du contrat de coproduction;

Le contrat doit contenir les indications suivantes :

1. Titre de la coproduction;

2. Identification des producteurs parties au contrat;

3. Nom et prénom de l'auteur du scénario, ou de l'adaptateur si le scénario est tiré d'une oeuvre littéraire;

4. Nom et prénom du réalisateur (avec une éventuelle clause de substitution prévoyant son remplacement si nécessaire);

5. Devis tenant compte nécessairement du pourcentage de la participation de chaque producteur qui, dans chaque cas, doit correspondre à la valeur financière de ses apports techniques et artistiques;

6. Plan financier;

7. Clause établissant la répartition des recettes et (ou) des marchés;

8. Clause décrivant de façon détaillée la participation de chaque coproducteur, en principe au prorata de sa contribution respective, aux dépassements de devis et aux économies réalisées;

9. Clause décrivant les mesures à prendre si :

A) Après avoir étudié la question dans son intégralité, les autorités compétentes de l'un ou de l'autre pays refusent d'accorder les bénéfices demandés;

B) L'une ou l'autre des Parties ne tient pas ses engagements;

10. La date du commencement du tournage;

11. Clause prévoyant la répartition de la propriété des droits d'auteur au prorata de la contribution respective des coproducteurs;

IV. Contrat de distribution, une fois signé;

V. Liste du personnel créateur et technique, avec mention de la nationalité et de la nature du travail de chacun; dans le cas des artistes, leur nationalité et les rôles qu'ils sont appelés à jouer, avec indication de la catégorie et de la durée de ceux-ci;

VI. Programmation de la production, avec indication expresse de la durée approximative et des lieux du tournage, et plan de travail;

VII. Devis détaillé indiquant les dépenses incombant à chaque pays;

VIII. Synopsis.

Les autorités compétentes des deux pays peuvent demander toutes autres pièces ou renseignements complémentaires qu'elles estiment nécessaires.

Le scénario définitif (y compris les dialogues) doit être soumis aux autorités compétentes, en principe avant le début du tournage.

Le contrat original peut être modifié en tant que de besoin, y compris par le remplacement d'un coproducteur, sous réserve que les modifications soient soumises à l'approbation des autorités compétentes avant la fin de la production. Le remplacement d'un coproducteur n'est autorisé que dans des cas exceptionnels et avec le consentement des autorités compétentes des deux pays.

Les autorités compétentes se tiennent mutuellement informées de leurs décisions.

